الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
17 January 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)
ثم: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)
ثم: السيد بوتاغيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوّقين والأسرة (تابع)

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة: ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54528 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوّقين والأسرة (تابع) (A/C.3/60/L.3 و L.4)

مشروع مقرر *A/C.3/60/L.3*: تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص المعوّقين

١ - **السيدة بانزون أبالوس** (الفلبين): قدّمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدمي المشروع الأصليين وبالنيابة أيضاً عن أذربيجان وأستراليا وإندونيسيا وتيمور-ليشتي وجمهورية الكونغة الديمقراطية وكوستاريكا وميانمار ومنغوليا واليابان.

٢ - وتلت على الحاضرين عدداً من التنقيحات المدخلة على النص، من بينها فقرة جديدة في الديباجة، لإدراجها بعد الفقرة الرابعة من الديباجة، وهي تنص على ما يلي: ''وإذ تعيد التأكيد على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة واستعراضات المتابعة الخاصة بها''.

٣ - **السيدة انختسيتسغ** (منغوليا): قدّمت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الأصليين وكذلك بالنيابة عن إندونيسيا والبرازيل وتيمور-ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسويسرا والصين وكازاخستان وكوت ديفوار وكولومبيا وكينيا والمكسيك وميانمار.

٤ - وتَلت على الحاضرين عدداً من التنقيحات البسيطة المُدخلة على النص.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/60/38، A/60/62-E/2005/10، A/60/79، A/60/111، A/60/137 و Corr.1 و A/60/165، A/60/206، A/60/211، A/60/274، A/60/281، A/60/371 و A/60/372)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنون: "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/60/111، A/60/70، A/60/211 و A/60/371)

٥ - **السيد وافيا** (كمبوديا): قال إن القضاء على الفقر يتعانق مع النهوض بالمرأة. ففي كمبوديا، تكون المرأة أكثر عرضة للتأثر بالفقر لأنها تعاني من مختلف أشكال عدم المساواة، بما في ذلك ما يخص توزيع الدخل، وتوفير سُبل الحصول على الائتمان وملكية العقارات إلى جانب ما تعانيه المرأة من التحيُّزات لأحد الجنسين في سوق العمل وفي المجتمع بوجه عام. وبالتالي، ينبغي أن تركِّز أية استراتيجيات وسياسات للحد من وطأة الفقر على أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وعلى النهوض بالمرأة.

٦ - وأضاف قائلاً إن كمبوديا ما زالت تحاول طوال السنوات العشر الماضية التغلب على كثير من العقبات للقضاء على الفقر، وخصوصاً عدم التوازن المفزع بين الجنسين بسبب نظام بول بوت الذي مارس الإبادة الجماعية. ففي ظل نظام حكمه، كانت نسبة ٧٥ في المائة من الأسر المعيشية تديرها أرامل ونساء، لأن معظم الرجال لقوا مصرعهم بلا هوادة على أيدي أذناب بول بوت والأطفال العساكر المتحمسين. ولهذا، لا ينبغي إغفال أهمية المرأة في تحقيق النمو الاقتصادي. وقال إن حكومته قد اتخذت نهجاً استباقياً بإدراج المسائل الجنسانية في خطتها العملية المتعلقة بالتنمية الاستراتيجية والتي تشمل الأنشطة والأهداف ومؤشرات كل وزارة من الحكومة. وزيادة على ذلك، تتصدّر وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء الجهود الرامية إلى الحد من التفاوتات القائمة بين الجنسين وتحسين المساواة

بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والحماية القانونية.

٧ - واستطرد قائلاً إن المرأة قد اضطلعت مؤخراً بدور أنشط في الحياة السياسية للبلد. وفي الانتخاب العام في سنة ٢٠٠٣ في كمبوديا، حصلت المرشحات على نسبة ١٢ في المائة من المقاعد في البرلمان وعلى نسبة ١٣ في المائة من المناصب في مجلس الشيوخ، وهي زيادة بنحو ١٨ في المائة عن الفترة السابقة. وتبيِّن هذه النتائج أن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على المستويين المحلي والوطني قد تحسّنت بدرجة كبيرة.

٨ - ومضى قائلاً إن حكومته تجاهد في معالجة خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يصيب النساء والأطفال بصفة خاصة. فهناك حالياً نحو ٠٠٠ ٥٠ امرأة يعِشن وهن مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا. وأعاد تكرار دعوة حكومته إلى المجتمع الدولي ليتخذ موقفاً صارماً في التزامه بمساعدة البلدان النامية في مكافحة هذا الوباء، بما في ذلك على وجه الخصوص الالتزامات المقدمة في برنامج عمل بروكسل فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً.

٩ - وأضاف قائلاً إن القضاء على الفقر يجب أن يُستكمل بتوفير سُبل مماثلة للحصول على التعليم. فمؤشرات التعليم فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ما زالت تبيِّن تناقصاً في نصيب الطالبات في المستويات العالية من التعليم. ويجب أن تتاح فرص الالتحاق بالمدارس بشكل أكبر للجميع، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا فإن حكومته تؤيد التوصيات الواردة في تقرير مشروع الألفية المعروف باسم ''المكاسب السريعة''، بما في ذلك إلغاء الرسوم المدرسية ورسوم المستخدِم لخدمات الصحة الأساسية وكذلك توفير الأكلات المدرسية المجانية لجميع الأطفال مع استخدام الأطعمة المنتجة محلياً. ونظراً لأن المشكلة ليست فريدة تقتصر على كمبوديا فإن وفده يطالب أن يبذل المجتمع الدولي مزيداً من الجهود، تحت توجيه الأمم المتحدة، لتنفيذ مزيد من المبادرات الطويلة الأجل الهادفة إلى خلق بيئات تفضي إلى التعليم الكامل للفتيات ولجعل الجهود المتناسقة والمتضافرة تعمل على تحسين وضع ورفاه النساء.

١٠ - **السيد سعيد** (السودان): قال إن بلده يولي اهتماماً خاصاً إلى النهوض بالمرأة وتمكينها بهدف أن يتسنى لها التمتع بحقوقها والمشاركة في الحياة العامة. واستدرك قائلاً إنه من المهم في معالجة النهوض بالمرأة، مراعاة التنوع الاجتماعي والثقافات والتقاليد المختلفة. فبالرغم من إحراز بعض التقدُّم منذ انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة، هناك لا تزال حاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجة الأثر السلبي للعولمة على البلدان النامية التي تؤثر على المرأة بصفة خاصة. وفي هذا الخصوص، يلزم بذل جهود دولية لإدراج الدول التي تضررت من العولمة في الاقتصاد العالمي.

١١ - وأضاف قائلاً إن تقرير الأمين العام قد استعرض الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجانها الرئيسية في الدورة السابقة صوب هدف تحقيق المساواة من خلال إستراتيجية تعميم المنظور الجنساني. وقال إن وفده يرحّب بما تحقق في هذا الخصوص، بيد أنه يرى أنه كان لا بد أن يركِّز التقرير على مسائل مثل القضاء على الفقر والعنف ضد المرأة واستغلال المرأة لأغراض البغاء والاتجار بالمرأة والفتيات دون مراعاة لكرامتهن أو حقوقهن. وأضاف إن وفده يدعو شُعبة النهوض بالمرأة إلى مواصلة جهودها وإلى تبيان هذه المسائل في تقريرها في الدورة القادمة للجمعية العامة. وينبغي بذل الجهود لمعالجة الأسباب الأصلية للعنف ضد المرأة ووسائل مكافحته، بما في ذلك إصدار تشريعات على المستويين الوطني والدولي.

١٢ - ومضى قائلاً إن محنة المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة لتخفيف معاناتهن ولضمان أن تتمكن المرأة الفلسطينية من التمتع بحق الحياة وحقها في الكرامة.

١٣ - وعلى المستوى الوطني، قال إن بلده كان طوال عقود من بين الدول الرائدة في تعزيز تمتع المرأة بحقوقها ومشاركتها الفعالة في الحياة العامة. ويؤيد وفده تأييداً كاملاً الأهداف والغايات التي تضمنها مؤتمر بيجين ومنهاج عمل بيجين. وقد أنشئت لجان رفيعة المستوى في السودان لمراقبة تنفيذ توصيات مختلف المؤتمرات الدولية والاجتماعات الوطنية المشابهة. وكان من بين هذه اجتماع المرأة السودانية الذي حدث بمناسبة مؤتمر المانحين في أوسلو في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ووضع توصيات لهذا المؤتمر بشأن إحلال السلام وبناء الثقة والإعمار فيما بعد إنهاء الصراع.

١٤ - واختتم قائلاً إن وفده يعرب عن الأمل في أن تشكّل الدراسة المقرر إتاحتها للدورة التالية للجمعية العامة بشأن موضوع العنف ضد المرأة أساساً لجهود على المستوى العالمي للقضاء على هذا العنف.

١٥ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يعتبران من الأولويات بالنسبة للحكومات التي يمثلها، والتي ترى حقوق المرأة من حقوق الإنسان وبما يمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ووفقاً لذلك من الأمور الأساسية بالنسبة لإيجاد مناخ مناسب على المستوى الوطني والمستوى الدولي يفضي إلى التحسين التدريجي لحالة المرأة في كل ميدان.

١٦ - وأضاف قائلاً إن دول الجماعة الكاريبية ترحّب بزيادة إبراز مسألة المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال الدولي والتقدُّم المحرز في تمكين المرأة، الذي لا يزال تواجهه تحديات بسبب الاتجاهات المضنية في عديد من المجالات. وبعد أن أشار إلى التقارير المقدمة مؤخراً، لاحظ على سبيل المثال أن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذة في التزايد بسرعة بين النساء وأنه رغم حدوث تقدم في تعليم النساء والفتيات، ما زال من الأرجح أن النساء هن غير عاملات، وتتوفر لديهن فرص أقل من الرجال في المناصب الإدارية والمناصب العليا وهن يعانين بشكل غير متناسب من العنف القائم على التفرقة بين الجنسين. ولهذا من الأمور العاجلة تعزيز تعميم منظور الجنسين في جميع المستويات ومعالجة مسألة الجنسين كعنصر شامل في جميع جوانب التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الكلي.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الشواغل الحالية الأخرى ذات الصلة التي تهم الجماعة الكاريبية تشمل البعد الجنساني في الكوارث الطبيعية والعنف القائم على نوعي الجنس، والاتجار بالأشخاص وتأنيث الفقر. وأكد على أن الحالة الدولية تعرقل الجهود المبذولة لمحاربة الفقر والتي تحجبها في بعض الأحيان مؤشرات التنمية العالية نسبياً في المنطقة وخصوصاً فيما بين النساء. وأشار في هذا الصدد إلى الآثار السلبية على المرأة بسبب تحرر صناعة الموز، واقترح إجراء تعديلات على نظام الاتحاد الأوروبي الخاص بالسكر، مؤكداً على أنه لا يمكن أن توجد مساواة بين الجنسين ما لم يتم تمكين النساء اقتصادياً. وحث المجتمع الدولي على معالجة المسائل المتصلة بتعليم المرأة وصحتها بالترادف مع تلك المسائل الخاصة بتوفير مزيد من سُبل الوصول إلى الأسواق أمام السلع القادمة من البلدان النامية، وتخفيف الديون، والمساعدة الإنمائية والمعاملة التفضيلية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٨ - ومضى قائلاً إن دول الجماعة الكاريبية تتخذ خطوات لتعزيز قدرة ضباط الشرطة والعاملين على الخطوط

الميدانية لمساعدة ضحايا العنف العائلي. وهذه تحث الدول على المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الأعمال الرامية للقضاء على العنف ضد المرأة، وهي تتطلع إلى استكمال الدراسة المتعمقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

١٩ - وأضاف قائلاً إن الجماعة الكاريبية تعيد التأكيد على صميم الاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي ترى أن التفاعل بين اللجنة المنشأة بمقتضى هذا الصك والدول الأعضاء يعتَبر أساسياً للمضي قُدماً بقضية حقوق المرأة. وأعرب عن التأييد في هذا الشأن من أجل تمديد الوقت المخصص للاجتماع السنوي لهذه اللجنة.

٢٠ - وفي الختام، أعرب عن تقديره للدعم المستمر من أجل تمكين المرأة والمقدّم إلى دول الجماعة الكاريبية من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، مرحّباً في هذا الصدد بتنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة.

٢١ - **السيدة توماس** (كوبا): قالت إنه رغم التقدُّم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا تزال تسود في أنحاء العالم مشاكل مثل تأنيث الفقر والعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الاقتصادي، والاتجار بالأشخاص وممارسة البغاء بالإكراه. وطالبت باتباع نهج أوسع إزاء هذه المشاكل، وخصوصاً مشكلة العنف ضد المرأة التي يتعين القضاء عليه، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستنكره. وفي وقت تعاني فيه المرأة آثار عولمة السياسات التحررية الجديدة، من الأساسي مضاعفة الجهود الدولية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات العامة لإفادة الناس عموماً والمرأة على وجه الخصوص.

٢٢ - ومضت قائلة إن غايات وأهداف إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في حاجة إلى متابعتها كمسألة ذات أولوية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن المحتَّم أيضاً مواصلة التأكيد على تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى جانب زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار.

٢٣ - وفي أية إستراتيجية من أجل النهوض بالمرأة يعتبر من الأمور الحاسمة ضمان حقوق المرأة الجنسية والإنجابية، من خلال توفير سُبل الوصول الشاملة إلى الخدمات الضرورية. ومضت قائلة إن كوبا تؤيد وفقاً لذلك أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام وهي تواصل التعاون مع المجتمع الدولي لتعزيز النهوض بالمرأة والقضاء على التمييز ضدها. وينبغي أن تتجسد في الخطاب العام الإرادة السياسية، كما أن تكرار الأهداف غير المتحققة يجب أن يفسح الطريق أمام اتخاذ تدابير محددة من أجل إنجازها، لكي يتسنى أن تصبح في النهاية حقائق واقعة.

٢٤ - واستطرت قائلة إن كوبا، من جانبها، أحرزت خطوات متقدمة لا يمكن إنكارها في جميع المجالات قيد المناقشة، حيث توجد نسب عالية من النساء في الوظائف بأجر بصفة عامة وخصوصاً في المناصب العليا، ومن بينها نسبة ٣٥ في المائة من المقاعد في البرلمان. فقد تحققت هذه الخطوات المتقدمة رغم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي يعتبر في حد ذاته أكبر شكل من أشكال العنف ضد المرأة الكوبية. واختتمت قائلة إن بلدها سوف يواصل استعمال الإرادة السياسية لمعالجة جميع العقبات والتحديات القائمة.

٢٥ - **السيد ريتر** (ليختنشتاين): بعد أن أشار إلى الاهتمام الخاص الذي وجّهته اللجنة في دورتها السابقة إلى أشكال خاصة من العنف ضد المرأة، قال إن التأكيد لم يكن على الأرجح مجرّد إشارة إلى تزايد الوعي بأن هذا العنف هو عقبة عظيمة أمام النهوض بالمرأة بل إنه أيضاً انعكاس لعدم

وجود تفهم شامل للمشكلة. ولهذا فإنه يرحّب بالدراسة المتعمقة التي أعدها الأمين العام بشأن الموضوع، حيث أنها يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز الالتزام السياسي وإيجاد زخم للعمل في هذا المجال. وبسبب التنوعات الإقليمية في الظاهرة، سوف تفيد الدراسة من الأعمال المضطلع بها على المستوى الإقليمي. وأشار في هذا الخصوص إلى دراسة يجري الاضطلاع بها بشأن العنف ضد الأطفال، في إطار مجلس أوروبا، مشيراً إلى أن إعداد الدراستين في نفس الوقت قد يتيح فرصة لاستبانة الأسباب والعوامل الهيكلية المشتركة لشكلي العنف كليهما.

٢٦ - وأعرب عن تأييده لاستبانة أفضل الممارسات، وتكلم عن خبرة بلده في تصميم وتنفيذ تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة، متضمنة الحماية والوقاية معاً. وقال إن التدابير تشمل أيضاً توفير المساعدة للضحايا، وهي مسألة لا ينبغي إغفالها، وخصوصاً عندما يحدث هذا في إطار الصراع المسلح الذي يميل إلى استفحال العنف ضد المرأة. وينبغي أن تولي الجهود المبذولة لاستعادة السلام ولإعادة بناء المجتمع اهتماماً خاصاً إلى إعادة إدماج ضحايا العنف في المجتمع، وفي حين أن تمكين المرأة تمكيناً حقيقياً هو وحده الذي يمكن أن يكفل ليس فقط حماية المرأة بشكل كافٍ ضد العنف بل يمكن أيضاً أن يخدم المرأة كأفضل حامية لنفسها.

٢٧ - **السيدة هنودا** (الجزائر): نوّهت مع الارتياح بالتدابير التي اتخذها الحكومات لاحترام الالتزامات المقطوعة في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وقالت إن هذه التدابير قد ساعدت على تحسين تكافؤ الفرص أمام المرأة في مجالات التعليم والصحة والتوظيف وإدراج المرأة بشكل أفضل في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن كثيراً من النساء ما زلن يعانين في مختلف المناطق من الفقر والعنف والتهميش ويتزايد تعرضهن لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقالت إن العنف ضد المرأة يبعث على القلق بصفة خاصة لأنه إلى جانب كونه انتهاكا لحقوق الإنسان لهن يعرّض صحتهن للخطر وخصوصاً بوصفهن أمهات. وقالت إنها تضم صوتها لما قاله المتكلمون السابقون في الترحيب بالتقرير القادم الذي أعده الأمين العام بشأن الموضوع، معربة عن الأمل في أن يساعد هذا التقرير على الاهتداء إلى طرق للقضاء على الظاهرة.

٢٨ - وأضافت قائلة إن المرأة في المجتمع الجزائري تشارك على قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على النحو الذي يكفله الدستور. وبغية مواصلة تدعيم حقوق المرأة في بلدها، تسعى الجزائر بشكل ناشط إلى تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين. وقد ركّزت الحكومة بصفة خاصة على التعليم وعلى تحقيق المساواة بين البنين والبنات في جميع المستويات، وحتى مع وجود نسبة من الذكور أعلى من الإناث في المستوى الأعلى. إضافة إلى ذلك، فإن الفتيات اللاتي تحول الظروف دون تمتعهن بمزايا التعليم المدرسي، يتلقين تدريباً مجانا في مراكز التدريب أو من خلال التعليم عن بُعد. وقد تحققت المساواة بين الجنسين في ميادين الصحة والضمان الاجتماعي والتقاعد، وبالمثل في التوظيف حيث تُمَثَّل المرأة جيداً ليس فقط في الوظائف الفنية بل أيضاً في الجيش وقوة الشرطة وفي السلك الدبلوماسي وفي الوظائف العليا في الدولة.

٢٩ - ومضت قائلة إن هناك الكثير لا يزال يتعيّن القيام به. وقد صدّقت الجزائر وفقاً لذلك على جميع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وخصوصاً تلك المساندة للمرأة، ومن بينها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقدّمت في هذا الشأن تقريرها الثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وروعيت بعض الشواغل التي أُبديت بهذه المناسبة من خلال التعديلات المُدخلة على قوانين الجزائر الخاصة بالأسرة والجنسية، في حين يجري بشكل دقيق دراسة تعديلات أخرى في ضوء التوصيات التي يقدمها الخبراء.

٣٠ - **السيدة شاهار** (إسرائيل): قالت إن إسرائيل ترى، كمسألة مبدأ ديمقراطي، أنها بدعم المرأة تدعم المجتمع بأسره، ذلك لأن مساهمات النساء في المجتمع تعتبر أساسية من أجل تقدمه. وهي لذلك تولي دائماً أولوية للمساواة بين الجنسين، والهدف النهائي هو مجتمع لا يفرِّق بين الجنسين حيث يمكن للمواطنين أن يصعدوا عالياً قدر ما تسمح به طموحاتهم ومهاراتهم، بغض النظر عن أية عوامل أخرى.

٣١ - وأضافت قائلة إن المرأة الإسرائيلية ناشطة في الساحة السياسية على جميع المستويات. وفي البرلمان الإسرائيلي، حيث أوجدت النساء الإسرائيليات مؤازرة لحقوق المرأة عبر الأحزاب يفوق عددهن الفعلي، أولي اهتمام كبير إلى مسائل المرأة في العقد السابق، مما أسفر عن إصدار قوانين عديدة ومواصلة تحسين المساواة بين الجنسين. وأسفر قانون صدر مؤخراً عن إلزام الحكومة الإسرائيلية بإدراج المرأة في أية جماعة تُكَلَّف بمفاوضات بناء السلام وحل المنازعات. زيادة على ذلك، فإن إسرائيل قد بادرت في الحلقات الدراسية التي نظمتها إلى فتح حوار بين المرأة الإسرائيلية والمرأة الفلسطينية، حيث نسبة ٥٠ في المائة من المشاركات كانت من النساء الفلسطينيات.

٣٢ - ومضت قائلة إن التزام إسرائيل بالنهوض بالمرأة يتجاوز الحدود عبر أرجاء المنطقة والعالم، وغالباً بالتعاون مع الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. ووفرت إسرائيل دورات تدريبية خلال العقد الماضي لمئات من النساء في أنحاء العالم، مؤكدة على دور المرأة في التنمية ومبادرة الأعمال الحرة. وتنشط إسرائيل أيضاً بصفة خاصة على المستوى الدولي، حيث استضافت في الفترة الأخيرة، على سبيل المثال، مؤتمراً دولياً للقياديات واقترحت إسرائيل توجيه توصياته بشأن مسائل الجنسين في إطار أهداف الألفية إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأكدت في ختام كلمتها أن النهوض بالمرأة بالنسبة لبلدها هو جهد متواصل هي فخورة به وتظل ملتزمة به، كما أنها ملتزمة بالحفاظ على المساواة بين جميع المواطنين.

٣٣ - **السيدة الجينيبي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن الإمارات العربية المتحدة تولي اهتماماً كبيراً إلى تنفيذ توصيات ونتائج جميع المؤتمرات بشأن النهوض بالمرأة، وخصوصاً إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأضافت قائلة إن الحكومة إذ أدركت أن تنفيذ هذه التوصيات هو هام للغاية لتحقيق أهداف الإنمائية للألفية، انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة ٢٠٠٤ وقد أصبحت طرفاً في تسع معاهدات دولية بشأن العمل والمساواة في الأجور بالنسبة للمرأة.

٣٤ - ومضت قائلة إن وفدها يرغب في التأكيد على أن العلاقات بين الرجل والمرأة في الإمارات العربية المتحدة تحكمه الوصايا الإسلامية والأعراف المتوارثة، التي تحظر جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد اعتمدت الحكومة كثيرا من القوانين التي تحمي المرأة من الاستغلال والتي تفرض عقوبات مشددة على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي. ويعترف الدستور بالمساواة بين الجنسين في جميع الحقوق والمسؤوليات، بما في ذلك الحق في العمل والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وزيادة على ذلك، فإن الحكومة قد اتخذت في الفترة الأخيرة تدابير قانونية لتسمح لأطفال الأرامل والمطلقات من غير الوطنيين بأن يتم منحهم الجنسية عن طريق الأم.

٣٥ - وأوضحت أن الإمارات العربية المتحدة أنشأت ست آليات وطنية من أجل النهوض بالمرأة وتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة ذات الصلة. وتضمنت

الإنجازات ما يلي: ارتفاع قيد الإناث في المدارس، وتحسُّن رعاية الأمومة بشكل كبير؛ وزيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة؛ وزيادة فرص الاستثمار.

٣٦ - وأوضحت أن الإمارات العربية المتحدة ساهمت أيضاً في النهوض بالمرأة في عدد من البلدان النامية التي تضررت من الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة، وذلك بتقديم مساعدة مالية وبالمساعدة في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية.

٣٧ - وأخيراً، فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة والمرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، فإن الإمارات العربية المتحدة تهيب بالمجتمع الدولي أن يُلزِم إسرائيل باحترام القوانين الإنسانية الدولية ذات الصلة، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة بشأن معاملة المدنيين.

٣٨ - **السيدة باهيموكا** (كينيا): قالت إن حكومتها ترحّب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''، وهي تدعم التوصيات الواردة في الجزء الثالث.

٣٩ - وأضافت قائلة إن الحكومة تولي الاهتمام الواجب إلى المساواة بين الجنسين وقد اعتمدت سياسة وطنية بشأن الجنسين والتنمية في سنة ٢٠٠٠ لتيسير مراعاة تعميم المنظور الجنساني في جميع سياساتها وبرامجها وقوانينها. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ سياسات العمل التصحيحي وذلك بتخفيف المتطلبات الخاصة بالقبول في الجامعات بالنسبة للطالبات وإدراج نص في مشروع الدستور بأن تشغل النساء ثلث المقاعد البرلمانية والحكومة المحلية المقترحة. ونظراً لأن التنمية تتوقف على الزراعة وعلى المشاريع الصغيرة، فقد أوجدت الحكومة بيئة مواتية للحصول على الائتمان وأوجدت إطاراً عملياً قانونياً لضمان المساواة في الوراثة، وملكية الأراضي وحقوق الملكية. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية للأمومة والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد استهلت الحكومة إستراتيجية وطنية للصحة الإنجابية للفترة ١٩٩٧-٢٠١٠ وقد اعتمدت خطة إستراتيجية لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتخفيض معدل الإصابة بين المرأة والفتيات. وإذ أدركت كينيا أن التعليم هو عامل أساسي في تمكين المرأة، سنت تشريعات لتعزيز تكافؤ فرص الحصول على التعليم وأدخلت نظام التعليم الابتدائي المجاني في سنة ٢٠٠٣.

٤٠ - وأضافت قائلة إن الحكومة، كجزء من إصلاحها القانوني، صاغت مشروع دستور يهدف إلى حماية المرأة من الممارسات التقليدية والثقافية الضارة، مع مراعاة مبادئ العمل التصحيحي، وتكافؤ فرص الحصول على الموارد والمساواة في حقوق المواطَنة. ولتعزيز المساواة في فرص الوصول إلى القانون، وخصوصاً بالنسبة للمرأة الفقيرة والمعوزة، أنشأت الحكومة محاكم أسرية تكون أكثر إدراكاً لمسائل المرأة والطفولة، وقد وضعت نظاماً لا مركزياً لخدمات الأوصياء العموميين لجعلهم مُساءلين بدرجة أكبر، وخصوصاً في حالة الأرامل. واختتمت قائلة إن المشاريع المستقبلية تتضمن زيادة قيد الإناث في مؤسسات التعليم في المرحلة الثالثة والجامعات وزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص.

٤١ - وتبوأ السيد أنشور (إندونيسيا)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

٤٢ - **السيدة سيبراسيوت** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن ملايين النساء ما زلن، رغم التقدّم المحرز في كثير من المجالات، يعشن في حالة من الفقر. ولعلاج هذه الحالة، يلزم أن يركِّز المجتمع الدولي على التنمية الحقيقية

والمستدامة والقضاء على الفقر، وخصوصاً في البلدان النامية. وأضافت قائلة إن حكومة لاو نفسها تضطلع بإصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة لمعالجة الفقر وخصوصا في المناطق الريفية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، قالت إن اتحاداً نسائياً جرى تشكيله لتعزيز المزيد من فرص الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية والتدريب المهني والتوظيف. وأضافت أن المرأة تساهم بدرجة كبيرة في التنمية الوطنية وتشغل مناصب قيادية على جميع المستويات. ولا تدخر الحكومة أي جهد لتعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنشأت لجنة وطنية من أجل النهوض بالمرأة للمساعدة في صياغة سياسة واستراتيجيات وطنية. واللجنة حالياً بصدد صياغة مشروع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وهي تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في القضاء على الفقر؛ وتعزيز التعليم للمرأة؛ وتحسين خدمات الرعاية الصحية؛ والنهوض بالمرأة في مناصب صنع القرار؛ وتعزيز المنظمات التي تحمي المرأة وتنهض بأحوالها.

٤٤ - **السيدة فيلر** (المكسيك): قالت إن وفدها يرحّب بتجدد الالتزامات في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥. وتعتقد المكسيك اعتقاداً راسخاً أنه في خلال الإطار العام لإصلاح الأمم المتحدة، تؤدي الدول الأعضاء دوراً حاسماً في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والمهام المسندة لمختلف هيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل الجنسين. ومع وجود جدول أعمال مفعم بالتحديات، فإن التنسيق والتعاون بين هذه الهيئات أصبح أمراً لا غنى عنه. والمكسيك بوصفها عضواً في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفي المجلس التنفيذي للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، تؤيد إعداد مشاريع محددة تحدد المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ولا تزال المكسيك ملتزمة بأهداف الصكوك الدولية فيما يتعلق بحقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكولها الاختياري واتفاقية بيلم دو بارا وهي الصك القانوني الملزِم الوحيد بشأن العنف القائم على نوعي الجنس.

٤٥ - ومضت قائلة إن الحكومة المكسيكية سوف تواصل التحقيق في الاغتيالات التي جرت في مدينة خواريز في إطار البروتوكول الاختياري. وقد أيدت الحكومة زيارة خبيرين من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى مدينة خواريز وقدَّمت تقريرها بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الخبيرين.

٤٦ - واختتمت قائلة إن ملايين النساء ما زلن يعشن تحت وطأة الفقر ويعانين من آثار عدم كفاية الرعاية الصحية ونقص سُبل الحصول على التعليم وفرص الوظائف وتدني الأجور والقوانين التمييزية والعنف البدني أو الجنسي. ولأن كثيرات منهن أُجبرن على الهجرة، فإنهن يصبحن ضحايا محتملات للاتجار واستغلال السخرة. وعلى المجتمع الدولي التزام أخلاقي بمعاونة هؤلاء النسوة.

٤٧ - **السيدة بانزون** (الفلبين): قالت إن الفلبين أحرز تقدماً كبيراً في تعزيز حقوق المرأة على مدى العقد الماضي. وقد أصدرت الحكومة قوانين محلية لمكافحة التحرش الجنسي والاغتصاب والاتجار والعنف العائلي وأصبحت طرفاً في عديد من الاتفاقيات الدولية من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الملحق لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والجو والبحر؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٨ - ومضت قائلة إن الفلبينيات بدأن يشغلن عدداً أكبر من مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشؤون الخارجية والميزانية والإدارة والعمل والخدمة المدنية. كما تطورت الآليات والصكوك الرامية إلى تحسين تعميم المنظور الجنساني في الحكومة، بما في ذلك وضع سياسة بمقتضاها يجب إنفاق نسبة ٥ في المائة على الأقل من مخصصات الميزانية على البرامج الخاصة بالجنسين والتنمية في جميع الوكالات الحكومية. ونظراً لأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيقهما بشكل كامل إلى أن يتم القضاء على الفقر، فإن الحكومة تبذل كل جهد ممكن لتوفير خدمات تمويل متناهية الصغر للمرأة، بما في ذلك المساعدة في مجال المشاريع الحرة وشبكات السلامة الاجتماعية.

٤٩ - ومضت قائلة أنه ينبغي على المستوى الدولي إيلاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة المكانة اللائقة وتوفير الدعم لهما بالموارد الوافية. وكذلك في ضوء التأثير الهائل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تُناشَد الدول الأعضاء توفير الدعم اللازم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥٠ - **السيد أكسين** (تركيا): قال إن بلده أحرز تقدماً كبيراً لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين إلى جانب التزامات ما بعد خمس سنوات من إعلان بيجين. وقد أنشأت الحكومة مؤخراً إطاراً قانونياً من أجل المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة واعتمدت قوانين بشأن التعليم الأساسي وحماية الأسرة وكذلك مدونات قانونية جديدة مدنية وجنائية.

٥١ - وأضاف قائلاً إن تركيا تولي اهتماماً كبيراً إلى مكافحة العنف ضد المرأة وهي تتابع إستراتيجية قانونية واجتماعية شاملة للحد من هذا العنف. وقد أنشئت لجنة للبحوث معنية بجرائم الشرف وتم تشديد القوانين ذات الصلة. وتتطلع تركيا إلى الأمام إلى التوقيت المناسب لتقديم تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالدراسة عن العنف ضد المرأة.

٥٢ - ومضى قائلا إن تركيا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ سنة ١٩٨٥ وقد صدّقت على البروتوكول الاختياري في سنة ٢٠٠٢. وقدَّمت الحكومة في سنة ٢٠٠٥ تقريريها الرابع والخامس الموحّدين إلى اللجنة المنشأة بمقتضى هذه الاتفاقية. وبعد أن أحاطت تركيا علماً بالتعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة، سوف تواصل جهودها بكل تصميم لإقامة المساواة بين الجنسين ومنع التمييز ضد المرأة.

٥٣ - **السيد شعري بن حسن** (ماليزيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن وزراء خارجية هذه الرابطة وقّعوا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي اجتماع القمة العاشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، نظر قادة دول الرابطة في مزيد من مجالات العمل والتعاون بشأن النهوض بالمرأة، بما في ذلك التنمية وتنفيذ خطة عمل لزيادة مشاركة المرأة في الشؤون السياسية والعمل على تعزيز المشاركة المتزايدة من المرأة والشباب في القوى العاملة المنتجة وللحد من الأخطار الاجتماعية التي يواجهها الأطفال والنساء والمسنون والمعاقون. كما اعتمد هؤلاء القادة أيضاً إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال، مع تدابير محددة بأن يتعهد أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بمعالجة هذه المسألة. وقد ركّز الاجتماع الثالث للجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالمرأة على التعاون في سبيل القضاء على الاتجار بالأشخاص والعنف ضد المرأة. وعلى المستوى دون الإقليمي، وعقب التوقيع على مذكرة تفاهم للمبادرة

الوزارية المنسقة لحوض نهر الميكونغ لمكافحة الاتجار في سنة ٢٠٠٥، وقد وافقت البلدان الست في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية على خطة عمل دون إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥٤ - وكُلِّفت لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتنسيق ورصد التعاون في قضايا المرأة وشواغلها. وانتهزت الدول الأعضاء فرصة اجتماعات اللجنة لتبادل الآراء بشأن خبراتها الوطنية في معالجة مجالات الاهتمام الحرجة في إطار منهاج عمل بيجين. وقامت اللجنة أيضاً بتنسيق تنفيذ البرنامج الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمعني بالمرأة والتدريب على المهارات الذي جرت صياغته في سنة ٢٠٠٠ وفي عملية إعداد خطة عمل بشأن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وسيركِّز الاجتماع الرابع للجنة الذي سيعقد في الفلبين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولكي توفِّر اللجنة مزيداً من الإرشاد والتوجيه لأعمالها، اقترحت إنشاء اجتماع وزاري معني بالمرأة في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٥٥ - **السيدة محمود** (البحرين): قالت إن النهوض بالمرأة وتمكينها يعتبران من بين الغايات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية وأضافت أن البحرين مثل كثير من البلدان الأخرى بذلت جهوداً لضمان أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق مثل الرجل وأن تعمل كشريك مساوٍ في سبيل تحقيق أهداف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

٥٦ - ومضت قائلة إنه رغم أن المرأة في البحرين قد أدّت دوراً رئيسياً في كثير من المجالات مثل التدريس والتمريض، أثناء القرن العشرين، فإن المرأة حققت ذلك فحسب بمشروع الإصلاح تحت قيادة ملك البحرين ابتداءً من سنة ١٩٩٩، حيث حصلت المرأة على حقوق متساوية اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها من الحقوق. وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة في سنة ٢٠٠٥، أطلق الملك الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، التي تكفل تمتع المرأة بالحقوق السياسية الكاملة في إطار الدستور. ويعمل المجلس الأعلى للمرأة على زيادة قدرات المرأة وتمكينها من أداء دورها، دون تمييز، في الحياة العامة وفي التنمية الوطنية. وتُمنح جائزة كل سنتين للوزارات وللهيئات العامة والخاصة تقديراً للمساهمات البارزة لتمكين المرأة العاملة البحرينية، حيث يتمثل الغرض في تشجيع تدريب المرأة وإشراكها في خطط التنمية الوطنية وتعيينها في المناصب العليا لصنع القرار إلى جانب تشجيع هذه الهيئات على احترام سياسة عدم التمييز ضد المرأة.

٥٧ - وتبين الإحصاءات الكثير الذي تحقق من حيث النهوض بالمرأة في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد وفي الحياة الاجتماعية والسياسية. وقد انخفض معدل الأمية بين النساء من ٧٦,٠١ في المائة في سنة ١٩٧١ إلى ١٧ في المائة في سنة ٢٠٠١ وحدثت أيضاً انخفاضات في معدل وفيات الأطفال وزيادة في النسبة المئوية للمرأة في مجال العمالة. وتمارس المرأة حاليا حقوقها السياسية أكثر بكثير من ذي قبل: ففي الفترة ما بين سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، ارتفعت نسبة عضوات المجلس الاستشاري من ١٠ إلى ١٥ في المائة. وشاركت المرأة بدرجة أكبر من ذي قبل كمرشحات وشكّلت نسبة ١٠,١ في المائة من جميع المرشحين لانتخاب المجالس البلدية ونسبة ٤,٣ في المائة من المرشحين لانتخابات الجمعية الوطنية.

٥٨ - وأضافت قائلة إن البحرين قطعت خطوات كبيرة صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتمكين المرأة وتتطلع البحرين إلى إحراز المزيد من التقدُّم. وقد اختارت الحكومة امرأة بحرانية كمرشحة لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وسيكون انتخابها خطوة

هامة في سبيل إعطاء المرأة دوراً قيادياً في إنشاء مجتمع حديث، تمشياً مع إعلان الألفية.

٥٩ - واستأنف السيد بوتاغيرا (أوغندا)، الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٠ - **السيدة بي** (أوروغواي): تكلمت بالنيابة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان الأعضاء المنتسبة في السوق وهي إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا وأعادت تأكيد الالتزام الصارم من جانب السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بإعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين، وبالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النحو المعترف به في إعلان كوبنهاغن، تعتبر العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المنصفة يعتبران من الأمور الأساسية لعملية التنمية المستدامة. زيادة على ذلك، يجب أن يكون الإنصاف والعدالة بين المرأة والرجل والمشاركة الكاملة للمرأة في جميع المجالات، بما في ذلك صنع القرار، عنصراً أساسياً من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦١ - وحيث أن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تولي أهمية كبيرة لتعميم المناظير الجنسانية في السياسات العامة، فقد أنشئت هيئة متخصصة داخل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي حيث يتسنى للوزيرات وللسلطات المختصة الاجتماع لمناقشة المسائل بشأن تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.

٦٢ - وأضافت قائلة إن حكومات بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تعمل أيضا على تعزيز السياسات العامة التي تكفل الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان للرجال والنساء. وتشمل المجالات ذات الأولوية المتعلقة بسياساتها العامة في جملة أمور ما يلي: مكافحة العنف العائلي وآثاره؛ تصميم وتنفيذ سياسات للعمالة قائمة على نوعي الجنس؛ وضمان الممارسة الكاملة للحقوق الجنسية والإنجابية.

٦٣ - ومضت قائلة إن بلدان السوق المشتركة تنوّه مع الارتياح البالغ بأن الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ أوضحت الحاجة إلى وضع نهاية لمسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب بغية حماية النساء والفتيات من جميع أشكال التمييز والعنف.

٦٤ - وفي ضوء صفة التأنيث التي اتسمت بها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعتبر توافر سُبل التمتع الشامل بالصحة الإنجابية من الخطوات الأساسية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الأهمية بشكل خاص معاونة النساء والفتيات على حماية أنفسهن من خطر الإصابة من خلال التثقيف الوقائي الذي يعزز المساواة بين الجنسين. فبرامج الصحة الجنسية والإنجابية يجب دعمها في إطار حقوق الإنسان، وخصوصاً تلك الحقوق الإنجابية المعترف بها والتي أعيد التأكيد عليها من المجتمع الدولي ويجب أن يصبح الأفراد، وخصوصاً الفتيات والنساء المتلقيات الأساسيات للخدمة المقدّمة. ومن الأمور الهامة بشكل حاسم أيضاً الاستثمار في التعليم النظامي وغير النظامي للشباب، بما في ذلك توفير التعليم الجنسي لهم.

٦٥ - واختتمت قائلة إن الأعمال التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة، قد أحدثت تغييراً بإبراز التمييز القائم على الجنسين إلى موضع الاهتمام الجماهيري. وينبغي لجميع الأشخاص في كل مكان أن تتاح لهم نفس الفرص الإنمائية. وفي هذا الصدد، ترحّب بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وتؤيد التوصيات التي صاغها الأمين العام في الوثيقتين A/60/165 و A/60/137.

٦٦ - **السيد شرنينكو** (الاتحاد الروسي): قال إن المجتمع الدولي، رغم التقدّم الظاهر المحرز في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين، ما زال يتعيّن عليه معالجة طائفة كاملة من المشاكل القائمة، ومن بينها: تأنيث الفقر؛ ونقص الآليات العملية الفعّالة لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وإزالة الثغرات في التشريعات بما يكفل عدم التمييز على أساس نوعي الجنس؛ والقضاء على مختلف أشكال العنف ضد المرأة.

٦٧ - وأضاف قائلاً إن حكومته تشارك مشاركة كاملة الاعتقاد بأن المساواة بين الجنسين هي أمر ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وإقامة الظروف اللازمة لتحقيق الإمكانيات البشرية بشكل كامل. ولبلوغ هذه الغاية، عرض الاتحاد الروسي ترشيحه لإعادة الانتخاب في اللجنة المعنية بحالة المرأة. ومن خلال المشاركة المتواصلة في أعمال اللجنة، يعتزم الاتحاد الروسي تعزيز حوار بنّاء بين جميع البلدان المهتمة وأن يراعي بشكل متوازن مصالح جميع الدول في المنطقة.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي يولي اهتماماً كبيراً للحوار مع المجتمع الدولي بشأن مسائل المساواة بين الجنسين على النحو الذي توضحه الزيارة إلى بلده في سنة ٢٠٠٤ التي قامت بها السيدة أرتورك المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وآثاره.

٦٩ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الروسي يواصل زيادة التزاماته الدولية لضمان المساواة بين الجنسين، وقد أصبح طرفاً كاملاً في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧٠ - واختتم قائلاً إن العامل الخاص بنوعي الجنس قد اكتسب اهتماماً خاصاً أثناء تنفيذ الإصلاحات الوطنية الضخمة في الوقت الحالي في مجالات السياسة الاجتماعية والجهاز الإداري والحكومي، والعلاقات المالية والميزانية. ومن بين الخطوات المتخذة أثناء هذه الإصلاحات إنشاء لجنة حكومية لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء.

٧١ - **السيد هانيسون** (آيسلندا): قال إن آيسلندا لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بإعلان بيجين ومنهاج عمل بيجين وبالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وعلى جميع الدول واجب مواصلة بذل جهودها في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات.

٧٢ - وأضاف قائلاً إن آيسلندا تولي اهتماماً كبيراً للمساواة بين الجنسين على المستويين الوطني والدولي. وقد صدّق بلده على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى بروتوكولها الاختياري، وقال إنه يحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تقوم بنفس الشيء. واستدرك قائلاً إنه يعرب عن القلق إزاء نطاق التحفظات التي أبدتها البلدان على الاتفاقية. فهذه التحفظات تعتبر منافية لأهداف الاتفاقية وينبغي سحبها.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحّب بالإعلان السياسي الذي اعتمد أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة المعنية بحالة المرأة وهو يتطلع للأمام إلى الذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة، وهي التي ستتيح فرصة هامة للتفكير في إنجازاتها. وتؤيد آيسلندا أيضاً تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يعتبر صكاً هاماً من أجل النهوض بالمرأة وسيتطلب تغييراً أساسياً في الإجراء والتسليم والمواقف والعادات.

٧٤ - أوضح أن هناك الكثير جداً لا يزال مطلوباً رغم التقدم المحرز صوب المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في العقد منذ انعقاد مؤتمر بيجين. وهو لذلك يعيد التأكيد على المسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لوفده، تلك هي العنف ضد المرأة والاتجار بالمرأة والفتيات والقيود على حرية حركة المرأة، وافتقار المرأة إلى المشاركة في الحياة السياسية وعدم المساواة في الأجور والحقوق الإنجابية.

٧٥ - **السيدة شينويت** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قالت إن أعمال منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين هي أوضح في الهدف ١ مما هي في الهدف ٣ من بين الأهداف الإنمائية للألفية، رغم جهودها الناشطة لتشجيع التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال سُبل الحصول على الطعام والموارد الطبيعية وعمليات صنع القرار وفرص التوظيف.

٧٦ - وفيما يتعلق بأولئك المهتمين حقاً بمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وبالفقر وبالأمن الغذائي، ربما كان أهم شيء هو معالجة القوانين والممارسات غير العادلة المتصلة بالحقوق في الأرض والملكية والوراثة. فعلى الصعيد العالمي، تمتلك المرأة ما هو قليل جداً من الأراضي الزراعية بالمقارنة بالرجال، رغم مساهمتها الهامة في الإنتاج الزراعي، كما أن حقوقها الحالية كمستعمل لا تعطي للمرأة السيطرة الضرورية على الأرض من خلال صنع القرار ولا تسمح لها بالاستثمار وتطوير الإنتاج. وبالتغلب على هذه القوانين والممارسات سوف يزول أساس التمييز العميق بين الجنسين وسوف يسهم بدرجة كبيرة في تخفيف وطأة الفقر والجوع.

٧٧ - ورغم خطى التقدّم الكبيرة التي أحرزت في العقد منذ مؤتمر بيجين، فإن المسائل الجنسانية لم تُعمَّم بالقدر الكافي الذي تستحقه. فقد تغيَّر شيء قليل في المناطق الريفية لكثير من البلدان النامية وضاعت بعض المكاسب بسبب الفقر المدقع، ورداءة الإدارة، والصراع الأهلي ووباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويظهر الواقع أنه بدون التصميم في بذل الجهود والإرادة السياسية القوية، لن تؤخذ ببساطة المسائل الجنسانية في الاعتبار في السياسات والبرامج والمشاريع على المستويات المحلية والوطنية والدولية. واختتمت قائلة إنه يلزم لهذا اتباع نهج نظامي وشامل.

٧٨ - **السيد نجونكو** (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية قد تبيَّنت موضوع الجنسين كمسألة لها أثر شامل على جميع برامجها وأنشطتها. وللمنظمة أيضاً سجل طويل في العمل لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويركِّز النهج الذي تتخذه منظمة العمل الدولية على ما يلي: احترام المقاييس الدولية للعمل؛ تهيئة السياسات الوطنية لمنع العنف ضد المرأة ومكافحة الاتجار بالمرأة؛ والحد من وطأة الفقر بشكل مستدام من خلال تحسين سُبل الحصول على العمل الكريم؛ وصياغة وتنفيذ سياسات في مكان العمل لمنع التعدي على الموظفين ومنع التمييز بجميع أشكاله.

٧٩ - وأضاف قائلاً إن التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية بعنوان ''التحالف العالمي لمكافحة أعمال السخرة'' قد خلص إلى أن الاستغلال الاقتصادي القسري موزع بالتساوي بين الجنسين في قطاعات مثل الزراعة والبناء وصنع الطوب بيد أن الاستغلال الجنسي القسري قد أوقع في شراكه جميع النساء والفتيات تقريباً. وحدد التقرير أيضاً الفقر ونوعي الجنس والنشاط العرقي باعتبارها العوامل المحدِّدة للاتجار بالأشخاص. وبشكل واضح وصريح، يرى التقرير أنه يمكن إزالة أعمال السخرة إذا اتبعت الحكومات والمؤسسات الوطنية سياسات إيجابية وتدابير إنفاذ شديدة اللهجة.

٨٠ - ومضى قائلاً إن برنامج منظمة العمل الدولية بشأن نوعي الجنس والفقر والتوظيف يرى أن الفقر يمكن إرجاعه إلى أنواع معيّنة وأنماط من العمل وكذلك إلى الإقصاء بعيداً عن الحقوق والفرص المتعلقة بالعمل الكريم. وتنفذ المنظمة طائفة متنوعة من البرامج لتحسين حياة النساء والفتيات في المناطق الريفية وهي تركِّز، في جملة أمور، على ما يلي: تعزيز حقوق المرأة العاملة في القطاع الزراعي؛ بعض الوظائف والفرص المتعلقة بالأعمال الحرة، توفير التدريب؛ وتعزيز

القدرة المؤسسية على تقديم الخدمات المالية للمرأة. وتيسر المنظمة أيضا إستراتيجية التنفيذ بمساعدة أصحاب الشأن على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية على تفهم الأواصر التي تربط بين نوعي الجنس والفقر والعمل؛ وإعداد وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل؛ وإدراج المنظور الجنساني ومنظور التوظيف في جداول العمل الوطنية والدولية من أجل القضاء على الفقر.

٨١ - واختتم قائلاً إن منظمة العمل الدولية، بوصفها عضواً في الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، قد ساهمت في متابعة منهاج عمل بيجين، وخصوصا في استبانة وتنفيذ سياسات واعية بنوعي الجنس والتوظيف والقضاء على الفقر في المنتديات الوطنية والدولية.

٨٢ - **السيدة فون ليلين-فالداو** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/60/165، يُبرز بشكل واضح كيف يمكن لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة أن يؤدي إلى سرعة شديدة في التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية. وقد أوصى التقرير أيضاً بأن يولى هذا الموضع الاهتمام الصريح في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ولهذا السبب، فإن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالتعاون مع حكومة اليابان، نظما لقاءً جانبياً أثناء مؤتمر القمة يركّز على تمكين المرأة الريفية في المجال الاقتصادي.

٨٣ - ومضت قائلة إن مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة الريفية أصبحت بشكل متزايد أمراً أساسياً في مهمة الصندوق لتمكين الفقراء في المناطق الريفية من التغلب على الفقر. ولا يمكن التغلب على الفقر في المناطق الريفية دون الصدارة من جانب المرأة، ودون توفير الفرص الاقتصادية الكاملة للمرأة ودون التوسع في دور المرأة في صنع القرار. فخطى التقدّم في المناصب الاقتصادية للمرأة تُحسِّن وضعها الاجتماعي، وتجلب مزايا لأسرها وتحسِّن دورها في الشؤون المجتمعية. وقد وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على سبيل الأولوية تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بوصفه الوسيلة الأساسية لتحسين حالتها الشاملة ولتسهم بالتالي في النمو الاقتصادي الواسع النطاق، وفي الحد من وطأة الفقر وفي الأمن الغذائي. وبمجرد أن تحصل المرأة على الموارد وتستطيع الاستفادة من الفرص الاقتصادية تتوفر لها القدرة على أن تصبح عوامل فاعلة قوية للتغيير. ولبلوغ هذه الغاية، تبرز مبادرات التمويل الصغير المتعلقة بالمرأة بشكل مكثّف في حافظة اختصاصات الصندوق كوسيلة لزيادة قدرة المرأة على إدرار الدخل بشكل مستقل.

٨٤ - واختتمت قائلة إن القيود على فرص حصول المرأة على الموارد الإنتاجية إنما يعزى ليس فقط إلى التشريعات والحقوق الدستورية بل يعزى أيضاً إلى الأفكار الاجتماعية الخاصة بأدوار الجنسين. ولهذا يجب أن يُنظر إلى ملكية المرأة وسيطرتها على الأصول الإنتاجية كحق وكضرورة اقتصادية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.